Scientific Journal of Faculty of Education, Misurata University-Libya, Vol. 2, No. 18, Sep. 2021
Published online in September
المجلة العلمية لكلية التربية، جامعة مصراتة، ليبيا، السنة السابعة، المجلد السابع، العدد الثامن عشر، سبتمبر 2021
Issn :2710- 4141

استدراكات المحقق مُحَمَّد محيي الدين النحوية على ابن عقيل في شرحه على الألفية

د. حسن إبراهيم إشتيوي

قسم اللغة العربية– كلية التربية– جامعة مصراتة

h.Eshtaiwi@edu.misurata.U.eduly

الملخص:

يحتوي هذا البحث على الاستدراكات النحوية للمحقق: مُحَمَّد محيي الدين عبد الحميد، على الشارح: بهاء الدين عبد الله بن عقيل، في كتابه: شرح ابن عقيل، الذي شرح فيه ألفية ابن مالك في النحو والصرف، وقد بلغت هذه الاستدراكات ما يربو عن عشرين استدراكاً.

The grammatical interpretations of the investigator Muhammad Muhyi al–Din on Ibn Aqil in his commentary on the millennium

Hassan Ibrahim Eshtaiwi

Abstract:

This research contains the grammatical evidences of the investigator: Mohamed Muhy Abdul-Hamid, on the explanation: Bahaa Al-Din Abdullah bin Aqil, in his book: Sharh Ibn Aqil, in which he explained the Alfiyya of Ibn Malik in grammar and syntax. However, these remedies reached more than twenty corrections.

المقدمة:

الحمد لله الذي يدرك الأبصار، ولا تدركه الأبصار، والصلاة والسلام على سيدنا مُحَمَّد النبي المختار، وعلى آله وصحبه، ما سبَّح لله كائن بالليل والنهار، أمَّا بعد...

فاللغة العربية لغة عظيمة، والإحاطة بدقائقها صعب المنال؛ لذا قال الشافعي: " لا يحيط باللغة إلا نبي" (الشرواني 3 / 209).

وقد كان لكثير من العلماء مؤلفات عظيمة في اللغة، وغيرها من العلوم، وجاء من بعدهم مَنْ تتبع أثرها، ونبَّه إلى جوانب النقص فيها، فكان لاستدراكات العلماء على بعضهم أهمية كبيرة في النحو، وغيره من العلوم.

وقد اخترت أحد هذه الاستدراكات وهو استدراك الشيخ: مُحَمَّد محيي الدين عبد الحميد، على العلَّامة: بهاء الدين عبد الله بن عقيل، في كتابه: شرح ابن عقيل، وكتبت فيه هذا البحث الذي سميته: "استدراكات المحقق مُحَمَّد محيي الدين النحوية على ابن عقيل في شرحه على الألفية".

Scientific Journal of Faculty of Education, Misurata University-Libya, Vol. 2, No. 18, Sep. 2021
Published online in September
المجلة العلمية لكلية التربية، جامعة مصراتة، ليبيا، السنة السابعة، المجلد السابع، العدد الثامن عشر، سبتمبر 2021
Issn :2710- 4141

ويرجع اختياري لهذا الموضوع لأهمية كتاب شرح ابن عقيل لأساتذة اللغة العربية، والباحثين فيها، والدارسين لها.

وقسمت هذا البحث بعد المقدمة إلى تمهيد، ومطلبين، المطلب الأول: التعريف بالشارح والمحقق، والمطلب الثاني: تحليل الاستدراكات، ثم خاتمة للبحث، تشتمل على أهم النتائج، يتلوها فهرس للمصادر والمراجع.

وما كان في هذا البحث من خير ونفع فهو من فضل الله وكرمه، وما كان فيه من خطأ فمن نفسي والشيطان، وإنني لأرجو من الله السداد والتوفيق، إنَّه ولي ذلك والقادر عليه.

التمهيد:

الاستدراك لغة:

جاء في مقاييس اللغة: " درك الدال والراء والكاف أصل واحد وهو لحوق الشيء بالشيء ووصله به" ابن فارس 2 / 269) ، وفي أساس البلاغة:" وتدارك خطأ الرأي بالصواب واستدركه واستدرك عليه قوله" (الزمخشري 1 / 285) وفي الصحاح:" استدرك ما فات وتداركه بمعنى" (الجوهري 4 / 1582).

الاستدراك اصطلاحا:

الاستدراك في الاصطلاح هو: " دفع توهم تولَّد من كلام سابق" (الجرجاني ص 21)، وقيل:" دفع توهم يتولد من الكلام المتقدم دفعا شبيها بالاستثناء" (الكفوي ص 115).

المطلب الأول: التعريف بالشارح والمحقق

ترجمة الشارح:

هو عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الله القرشي الهاشمي بهاء الدين ابن عقيل، من نسل عقيل بن أبي طالب(الزركلي 4 / 96)، وقيل: همذاني الأصل(السيوطي 2 / 47)من أئمة النحاة.

مولده:

ولد في القاهرة سنة أربع وتسعين وستمائة للهجرة (الحنبلي 8 / 368)وقيل: سنة ثمان وتسعين وستمائة(السيوطي 2 / 47)، وقيل: سنة سبعمائة.(ابن حجر 2 / 266) .

شيوخه:

من أهم شيوخه: أبو حيان الأندلسي ،أخذ عنه العربية، وشهد له بالمهارة، حيث قال: "ما تحت أديم السماء أنحى من ابن عقيل" (الحنبلي 8 / 368)، والتَّقِي الصائغ ،أخذ عنه القراءات، والزين الكتاني ،أخذ عنه الفقه، والعلاء القونوي ،أخذ عنه المعاني والتفسير والعروض. (السيوطي: 2 / 47)

Scientific Journal of Faculty of Education, Misurata University-Libya, Vol. 2, No. 18, Sep. 2021
Published online in September
المجلة العلمية لكلية التربية، جامعة مصراتة، ليبيا، السنة السابعة، المجلد السابع، العدد الثامن عشر، سبتمبر 2021
Issn :2710- 4141

تلاميذه:

من أبرز تلاميذه: سراج الدين البلقيني، وسبطه جمال الدين، والجمال بن ظهيرة، و وليّ الدين العراقي. (المصدر السابق 2 / 47)

مؤلفاته:

كان للشيخ الجليل مؤلفات متنوعة، منها: شرح ألفية ابن مالك في النحو، والتعليق الوجيز على الكتاب العزيز، والجامع النفيس في فقه الشافعية، والمساعد في شرح التسهيل لابن مالك في النحو.(السيوطي 2 / 47والزركلي 4 / 96)

صفاته وأخلاقه:

كان ذا هيبة، وكان كريما كثير العطاء لتلاميذه، لكنه كان حاد الخُلق، غير محمود التصرفات المالية، في لسانه لثغة، تولى قضاء الديار المصرية مدة قصيرة (ابن حجر 2 / 268). .

وفاته:

توفي بالقاهرة ليلة الأربعاء، ثالث عشر ربيع الأول، سنة تسع وستين وسبعمائة للهجرة، ودفن بالقرب من الإمام الشافعي. (السيوطي 2 / 47).

ترجمة المحقق

مولده ونشأته:

ولد الشيخ مُحَمَّد محيي الدين عبد الحميد سنة ثماني عشرة وثلاثمائة وألف للهجرة في قرية كفر الحمام بمحافظة الشرقية بمصر، كان والده من رجال القضاء والفتيا، فدفع به إلى مَنْ يحفظه القرآن، ويعلمه القراءة والكتابة، ثم التحق بمعهد دمياط الديني، ثم بالأزهر حتى نال شهادة العالمية. (الزركلي 2 / 92) .

نشاطه وعمله:

عمل مدرسا في معهد القاهرة الديني، ثم عضوا لهيئة التدريس بكلية اللغة العربية، ثم ذهب إلى السودان وعمل أستاذا للشريعة الإسلامية بها، وبعد عودته من السودان عُيِّنَ وكيلا لكلية اللغة العربية في القاهرة، ثم مفتشا بالمعاهد الدينية، ثم أستاذا بكلية أصول الدين، ثم اختير مديرا لتفتيش العلوم الدينية والعربية بالجامع الأزهر، ثم عميدا لكلية اللغة العربية. (البيومي 2 / 134 – 136)

تحقيقاته:

حقق الشيخ مُحَمَّد محيي الدين عبد الحميد مؤلفات كثيرة، من أهمها:

التحفة السنية في شرح المقدمة الآجرومية، الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات الأنباري، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، شرح المقدمة الأزهرية للشيخ خالد الأزهري، شرح قطر الندى وبل الصدى لابن هشام، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب لابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام، شرح شواهد الشافية للبغدادي، شرح مقامات بديع الزمان الهمذاني، تاريخ الخلفاء للسيوطي. (الطناحي ص 76) .

وفاته:

توفي الشيخ مُحَمَّد محيي الدين عبد الحميد سنة ثلاث وتسعين وثلاثمائة وألف للهجرة (الزركلي 2 / 92).

المطلب الثاني: تحليل الاستدراكات

ـ إلحاق نون الوقاية بالاسم المعرب:

قال المحقق: " ولم يتكلم المصنف ولا الشارح عن الاسم المعرب إذا أضيف لياء المتكلم".(هامش المحقق على الشاهد 21 ابن عقيل 1/ 117)

ذكر المحقق أنَّ الأصل في الاسم المعرب ألا تتصل به نون الوقاية، نحو: ضاربي، وقد ألحقت نون الوقاية باسم الفاعل المتصل بياء المتكلم، في قول الرسول ـ ﷺ ـ: «إِنِّي سَائِلُكُمْ عَنْ شَيْءٍ فَهَلْ أَنْتُمْ صَادِقُونِي فِيهِ؟»(النسائي 10 /195 ـ 11291) ومن كلام العرب، قول الشاعر:(من البسيط)

ألا فتى من بني ذبيان يحملني ... وليس حاملني إلا ابن حمال(ابن هشام 1 / 128).

وذكر أنَّها اتصلت بأفعل التفضيل،كما في قول الرسول ـ ﷺ ـ :" غَيْرُ الدَّجَّالِ أَخْوَفَنِي عَلَيْكُمْ". (البغوي 15 /54 ـ 4261).

وأقول: إنَّ نون الوقاية وقعت قبل ياء المتكلم في الاسم المعرب لغرض ، قال عنه الأشموني:" للتنبيه على أصل متروك؛ وذلك لأن الأصل أن تصحب نون الوقاية الأسماء المعربة المضافة إلى ياء المتكلم لتقيها خفاء الإعراب، فلما منعوها ذلك نبهوا عليه في بعض الأسماء المعربة المشابهة للفعل" (الأشموني 1 / 57).

وأما اتصالها بأفعل التفضيل؛ فلأنَّه أشبه فعل التعجب،(ناظر الجيش 1 / 459).

ويرى البصريون أنَّ " حاملني" في البيت السابق، من الشاذ الذي لا يقاس عليه (الأنباري 1 / 107).

ولكنني لا أجد حرجا على الشارح في عدم ذكر اتصال نون الوقاية بالاسم المعرب؛ لأنَّ الناظم لم يشر إلى ذلك.

ـ أحكام العلم اللفظية:

استدرك المحقق على الشارح ثلاثة أحكام لفظية للعلم بنوعيه: الشخصي والجنسي، فقال:" ذكر الشارح من أحكام العلم اللفظية ثلاثة أحكام يشترك فيها النوعان، وترك ثلاثة أخرى".(هامش المحقق رقم 1 ابن عقيل 1 / 128).

ينقسم العلم إلى قسمين: شخصي، مثل: مُحَمَّد، وجنسي، مثل: " ثعالة" اسم للثعلب الذكر"(الأزهري 2 / 330)، واشترك النوعان في ستة أحكام لفظية، ذكر الشارح منها ثلاثة أحكام، وهي:

ـ المنع من الصرف إذا اجتمعت فيه علتان، نحو: هذا أَحْمَدُ، وهذا ثُعَالَةُ (الشاطبي 1 / 381).

ـ انتصاب الحال بعدهما، هذا عمر قادما، وهذا ثعالة مقبلا(الشاطبي 1 / 381).

ـ لا يجوز دخول الألف واللام عليهما، فلا يقال: الأسامة، أسامة علم جنس للأسد(الفراهيدي 7 / 324)،كما لا يقال: الزيد (سيبويه 2 / 96).

واستدرك المحقق على الشارح ثلاثة أحكام، هي:

ـ يبتدأ بهما دون مسوغ، فيقال: ثعالةُ هاربٌ،كما يقال: خالدٌ مسرعٌ.(الشاطبي 1 / 382).

ـ علم الجنس لا يضاف بحسب أصل وضعه، فلا يجوز أن تقول: أسامتنا،كما يمتنع في العلم الشخصي أن تقول: مُحَمَّدنا، فإن حصل فيه الاشتراك الاتفاقي صحت إضافته.(ابن عقيل 1 / 128).

ـ أنهما لا ينعتان بالنكرة؛ لأنَّهما معرفتان، ومن شرط النعت أن يكون مثل المنعوت في التعريف أو التنكير، فلا يقال: جاء أسامة مفترس، بل يقال: جاء أسامة المفترس(الشاطبي 1 /382)،كما لا يقال: جاء زيد فاضل، بل يقال: جاء زيد الفاضل.

ـ جواز حذف العائد المنصوب:

قال المحقق: " لم يذكر الشارح شيئا من الشواهد من الشعر العربي على جواز حذف العائد المنصوب بالفعل المتصرف" (هامش المحقق رقم 1 ابن عقيل 1 / 169).

إذا كان العائد المنصوب متصلا بفعل تام أو بوصف، جاز حذفه أو إبقاؤه، فنقول: جاء الذي ضربت، وجاء الذي ضربته.(ابن مالك 1 /67).

وتقول: الذي أنا معطيك درهم، والذي أنا معطيكه درهم (ابن عقيل 1 / 169).

وذكر الشارح آيتين من القرآن الكريم على جواز حذف العائد المنصوب المتصل بالفعل التام المتصرف، وهما: قوله تعالى:﴿ ذَرْنِي وَمَنْ خَلَقْتُ وَحِيداً﴾ (المدثر11) وقوله تعالى:﴿ أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللهُ رَسُولاً﴾ (الفرقان 41)

Scientific Journal of Faculty of Education, Misurata University-Libya, Vol. 2, No. 18, Sep. 2021
Published online in September
المجلة العلمية لكلية التربية، جامعة مصراتة، ليبيا، السنة السابعة، المجلد السابع، العدد الثامن عشر، سبتمبر 2021
Issn :2710- 4141

والتقدير في الأولى: خَلَقْتُهُ وفي الثانية: بَعَثَهُ. ولم يذكر الشارح من كلام العرب شيئا، فاستدرك عليه المحقق ذلك، وذكر بيتين، هما قول عروة بن حزام: (من الطويل)

ومـــا هـــــو إلا أن أراها فـجـاءة ... فأبهـت حتـى ما أكـاد أجيـب

وأصرف عن (وجهي) الذي كنت أرتئي ... وأنسى الذي أعددت حين أجيب

والتقدير: أرتئيه، و أعددته.(ابن عقيل 1 / 169).

ـ شروط الجملة الواقعة خبرا:

قال المحقق:" يشترط في الجملة التي تقع خبرا ثلاثة شروط، الأول: أن تكون مشتملة على رابط يربطها بالمبتدأ" (هامش المحقق رقم 1 ابن عقيل 1 / 203).

أجمع النحاة على ضرورة استكمال جملة الخبر لثلاثة شروط(ابن هشام 1 / 196)، ذكر الشارح منها شرطا واحدا، وهو اشتمالها على رابط يربطها بالمبتدأ، واستدرك المحقق عليه شرطين آخرين هما: ألا تكون الجملة ندائية، فلا يجوز أن تقول: حاتم يا أكرم الناس، على أن تكون جملة "يا أكرم الناس": خبرا عن حاتم، وألا تكون مصدَّرة بأحد الحروف: "لكن، وبل، وحتى".(هامش المحقق رقم 1 ابن عقيل 1 / 203).

وأقول: وذهب ثعلب إلى اشتراط ألا تكون قسمية، وهو محجوج بوروده في القرآن الكريم، منها قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ هَاجَرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ ثُمَّ قُتِلُوا أَوْ مَاتُوا لَيَرْزُقَنَّهُمُ اللَّهُ رِزْقًا حَسَنًا وَإِنَّ اللَّهَ لَهُوَ خَيْرُ الرَّازِقِينَ﴾(الحج 58) فجملة ﴿ليرزقنهم﴾ خبر المبتدأ ﴿الذين﴾ وهي جملة قسمية. وذهب ابن الأنباري إلى اشتراط ألا تكون إنشائية، وقد ورد السماع بذلك، منه قوله تعالى:﴿ وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يُنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ (التوبة 34) فـ﴿الذين﴾ موصول مبتدأ ضُمِّنَ معنى الشرط؛ ولذلك دخلت الفاء في خبره في قوله:﴿فبشرهم﴾.(السيوطي 1 / 315 ، الفوزان 1 / 166 ـ 167).

ـ الاستشهاد بقوله تعالى:﴿ وَلِبَاسُ التَّقْوَى ذَلِكَ خَيْرٌ﴾:

استشهد الشارح بقوله تعالى: ﴿ وَلِبَاسُ التَّقْوَى ذَلِكَ خَيْرٌ﴾(الأعراف 26) في قراءة من قرأ برفع لباس (البنَّا 1 /46) على أنَّ الرابط بين خبر الجملة والمبتدأ قد يكون اسم إشارة، فـ ﴿ لِبَاسُ﴾ مبتدأ أول، و ﴿ التَّقْوَى﴾ مضاف إليه، و ﴿ ذَلِكَ﴾ مبتدأ ثان، و ﴿ خَيْرٌ﴾ خبر المبتدأ الثاني، والجملة من المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول والرابط اسم الإشارة: ذلك.(ابن عقيل 1 / 204).

واستدرك المحقق على الشارح وجهين آخرين من وجوه الإعراب، وكأنَّه يريد أن يقول: إنَّ الدليل تطرق إليه الاحتمال، وكان ينبغي للشارح أن يقول: إذا قُدِّر ﴿ ذَلِكَ ﴾ مبتدأ ثانيا، لا تابعا؛ لأنَّ ﴿ ذَلِكَ﴾

قد يكون بدلا من لباس التقوى، أو نعتا له، وعندها يكون ﴿ خَيْرٌ﴾ خبرا مفردا للِبَاس ، ولا شاهد في هاتين الحالتين، (ابن هشام 1 / 197). وفي الآية أعاريب أخرى (الحلبي 5 / 288).

ـ مواضع فتح همزة إنَّ:

قال المحقق: ذكر الشارح ثلاثة منها، وبقيت عليه خمسة مواضع أخرى" (هامش المحقق 1 ابن عقيل 1 / 351).

يجب فتح همزة أنَّ إذا قدرت بمصدر، وفيه تفصيل، ذكر الشارح ثلاثة مواضع تفتح فيها همزة أنَّ، هي:

-إذا وقعت في موضع فاعل، أو نائب فاعل، فالأول كقوله تعالى: ﴿ أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ يُتْلَى عَلَيْهِمْ﴾(العنكبوت 51) والتقدير: أو لم يكفهم إنزالنا. والثاني كقوله تعالى:﴿ قُلْ أُوحِيَ إِلَيَّ أَنَّهُ اسْتَمَعَ نَفَرٌ﴾(الجن 1)، والتقدير: قل أوحي إليَّ استماع نفر.(ابن هشام 1 /325).

-إذا وقعت في موضع مفعول به، كقوله تعالى: ﴿ وَلا تَخَافُونَ أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُم﴾(الأنعام 81)، والتقدير: ولا تخافون إشراككم.

-إذا وقعت في موضع جر بالحرف، نحو: عجبت من أنك قائم، أي: من قيامك.(ابن عقيل1 / 351).

واستدرك عليه المحقق خمسة مواضع أخرى، هي:

- أن تقع في موضع مبتدأ مؤخر، كقوله تعالى:﴿ وَمِنْ آيَاتِهِ أَنَّكَ تَرَى الْأَرْضَ خَاشِعَةً﴾ (فصلت 39)، والتقدير: ومن آياته رؤيتك الأرض خاشعة.(ابن هشام 1 / 325).

- أن تقع في موضع خبر مبتدأ، نحو قولك: ظني أنك مقيم معنا اليوم، أي: ظني إقامتك معنا اليوم.(ابن عقيل 1 / 351).

- أن تقع في موضع المضاف إليه نحو: قوله تعالى:﴿ إِنَّهُ لَحَقٌّ مِثْلَ مَا أَنَّكُمْ تَنْطِقُونَ﴾ (الذاريات 23)، والتقدير: مثل نطقكم، فما: صلة، ومثل: مضاف، وأن مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بالإضافة.(ابن هشام تلخيص 353).

- أن تقع في موضع المعطوف على شيء مما ذكر سابقا، نحو: قوله تعالى: ﴿اذْكُرُوا نِعْمَتِيَ الَّتِي أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ وَأَنِّي فَضَّلْتُكُمْ عَلَى الْعَالَمِينَ﴾ (البقرة 47)، التقدير: اذكروا نعمتي وتفضيلي إياكم.(الحلبي 1 / 334).

– أن تقع في موضع البدل من شيء مما ذكر سابقا، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِذْ يَعِدُكُمُ اللَّهُ إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ أَنَّهَا لَكُمْ﴾ (الأنفال 7) التقدير: وإذ يعدكم الله إحدى الطائفتين كونها لكم، فهو بدل اشتمال من المفعول به. (ابن عقيل 1/ 351).

ـ شروط إعمال (لا) النافية للجنس:

قال المحقق: " وقد صرح الشارح هنا بشرطين وهما الخامس والسادس، وأشار في صدر كلامه إلى الثلاثة الأولى، وترك واحدا" (هامش المحقق رقم 1 ابن عقيل 2 / 6).

معنى(لا) النافية للجنس أي: تنفي بها كل فرد من أفراد الجنس، وتسمى كذلك (لا) التبرئة؛ لأنها تدل على تبرئة جنس اسمها كله من معنى غيرها. (الأزهري 1 / 336)، ولها ستة شروط لكي تعمل عمل (إنَّ)، ذكر الشارح منها خمسة شروط، هي: أن تكون نافية، وأن يكون المنفي بها الجنس، وأن يكون النفي نصا في ذلك، وأن يكون اسمها وخبرها نكرتين، وألا يفصل بينها وبين اسمها فاصل أي فاصل ولا خبرها.(هامش المحقق رقم 1 ابن عقيل)، واستدرك عليه المحقق شرطا سادسا، وهو: ألا يدخل عليها جار .(هامش المحقق رقم 1 ابن عقيل 2 / 6).

ـ توجيه قول الشاعر: ..... وَمَا إِخَالُ لَدَيْنَا مِنْكِ تَنْوِيلُ:

قال المحقق: " وهذا أحد توجيهات في البيت، وهو الذي ذكره الشارح، وفيه توجيه ثان" (هامش المحقق على الشاهد 129 ابن عقيل 2 / 48).

أقول: ذهب النحويون إلى جواز إلغاء عمل أفعال القلوب إذا تأخرت عن مفعوليها، وقيل: الإلغاء هو المختار (ابن مالك 2 / 557)، فنقول: محمدٌ مجتهدٌ ظننتُ، أما إذا تقدمت أفعال القلوب على مفعوليها، فلا يجوز إلغاؤها عند جمهور البصريين، وأجازه الأخفش والكوفيون، (ابن هشام 2 / 56). واستدلوا بكلام العرب، ومنه قول كعب بن زهير بن أبي سلمى: (من البسيط) (الديوان ص 9)

أَرْجُو وَآمُلُ أَنْ تَدْنُو مَوَدَّتُهَا ... وَمَا إِخَالُ لَدَيْنَا مِنْكِ تَنْوِيلُ

ذكر الشارح أن التقدير: وما إخاله لدينا منك تنويل، فالهاء ضمير الشأن، وهي المفعول الأول، ولدينا منك تنويل جملة في موضع المفعول الثاني، وحينئذ فلا إلغاء، وهذا تأويل جمهور البصريين للشاهد (ابن عقيل 2 / 47-48).

واستدرك عليه المحقق توجيها آخر وحاصله أن (ما)، موصولة مبتدأ، وقوله:(تنويل) خبرها، و (إخال) عاملة في مفعولين: أحدهما ضمير غيبة محذوف، وهو العائد على (ما) والثاني هو متعلق قوله: (لدينا)

Scientific Journal of Faculty of Education, Misurata University-Libya, Vol. 2, No. 18, Sep. 2021
Published online in September
المجلة العلمية لكلية التربية، جامعة مصراتة، ليبيا، السنة السابعة، المجلد السابع، العدد الثامن عشر، سبتمبر 2021
Issn :2710- 4141

والتقدير: والذي إخاله كائنا لدينا منك هو تنويل.(هامش المحقق على الشاهد 129 ابن عقيل 2 / 48).

ـ بعض الأفعال لا يحتاج إلى فاعل:

قال المحقق: " بعض الأفعال لا يحتاج إلى فاعل، فكان على الشارح أن يستثنيه من هذا العموم". (هامش المحقق رقم1 ابن عقيل 2/ 78).

ذكر الشارح أنَّ الفعل وشبهه لا بد له من مرفوع، فإن ظهر فلا إضمار، نحو: قام محمدٌ، وإن لم يظهر فهو ضمير، نحو: محمدٌ قام أي هو (ابن عقيل 2 / 78).

واستدرك عليه المحقق: ثلاثة أفعال لا مرفوع لها، هي:

– الفعل المؤكد، مثل قول الشاعر: (من الطويل)

فأينَ إلى أينَ النجاةُ ببغلتي .....أتاكِ أتاكِ اللاحقونَ احبسِ احبسِ

فـ (اللاحقونَ) فاعل (أتاك) الأول، والثاني جيء به للتوكيد فلا فاعل له.(ابن هشام 2 / 171).

– كان (الزائدة)، إذ الراجح عند المحققين إنَّها لا فاعل لها، كما في قول الشاعر: (من البسيط) (البغدادي 3 / 285).

لِلَّهِ دَرُّ أَنوشِرْوانَ مِنْ رَجلٍ * مَا كانَ أَعْرَفَهُ بالدُّونِ والسِّفَلِ (الرضي 2 / 61).**

– الفعل المكفوف بما، نحو: قَلَّمَا، وطَالِما، وكَثُرَمَا، وقيل: إن (ما) في نحو: طالما نهيتك، مصدرية سابكة لما بعدها بمصدر هو فاعل طال، والتقدير: طال نهيي إياك. (ابن عقيل 2 / 79).

ـ إعراب الاسم المرفوع بعد (إذا) و (إن) الشرطيتين:

ذكر الشارح مذهبا واحدا في الاسم المرفوع بعد إذا وإن الشرطيتين، كما في قوله تعالى: ﴿ إِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ﴾ (الانشقاق 1) وقوله: ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾ (التوبة 6) وهو أن الاسم المرفوع بعدهما فاعل بفعل محذوف وجوبا يفسره الفعل المذكور بعده (ابن عقيل 2 / 86)، والتقدير في الأولى: إذا انشقت السماء انشقت (المبرد 2 /79)، وفي الثانية: وإن استجارك أحد من المشركين استجارك.(الأندلسي 4 / 2176)، وهذا هو مذهب جمهور البصريين(السيرافي 1 / 410).

استدرك عليه المحقق مذهبين آخرين، هما:

– مذهب جمهور الكوفيين، الذين يرون أن الاسم المرفوع بعد إن وإذا الشرطيتين فاعل بنفس الفعل المذكور بعده، وليس في الكلام محذوف يفسره.(الأنباري 2 /615).

– مذهب الأخفش، الذي يرى أن الاسم المرفوع بعد إن وإذا الشرطيتين مبتدأ، وأن الفعل المذكور بعده مسند إلى ضمير عائد على ذلك الاسم، والجملة الفعلية من الفعل والفاعل المضمر في محل رفع خبر المبتدأ، فلا حذف ولا تقديم ولا تأخير.(هامش المحقق رقم 1 ابن عقيل 2 / 86).

– المواضع التي يجب فيها تقديم المفعول به على الفعل:

قال المحقق:" يجب تقديم المفعول به على الفعل العامل فيه في ثلاثة مواضع، وقد ذكر الشارح موضعين منها من غير ضبط." (ابن عقيل 2 / 97).

ذكر الشارح موضعين من المواضع التي يجب تقديم المفعول به على الفعل العامل فيه، هي:

– أن يكون المفعول واحدا من الأشياء التي يجب لها التصدر، وذلك بأن يكون اسم شرط، نحو: أيا تضرب أضرب، أو اسم استفهام، نحو: أي رجل ضربت؟ أو يكون المفعول "كم " الخبرية، نحو: كم عبيد ملكت، أو مضافا إلى واحد مما ذكر، نحو: غلام من تضرب أضرب، ونحو: غلام من ضربت؟ ونحو: مال كم رجل أخذت (ابن عقيل 2 / 97).

– أن يكون المفعول ضميرا منفصلا، نحو قوله تعالى:﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ (الفاتحة 5)؛ لأنَّه لو أخر المفعول لزم الاتصال، وكان يقال: نعبدك؛ فيجب التقديم، بخلاف الضمير في باب (سلنيه) و(خلتنيه) اللذين يجوز فيهما الفصل والوصل مع التأخر (ابن عقيل 2 /97).

واستدرك المحقق على الشارح موضعا آخر، هو:

– أن يكون العامل في المفعول واقعا في جواب (أمَّا) وليس معنا ما يفصل بين (أمَّا) والفعل من معمولاته سوى هذا المفعول (هامش المحقق رقم 1 ابن عقيل 2 / 97)، سواء أكانت (أمَّا) مذكورة في الكلام، نحو قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ﴾ (الضحى 9) أم كانت مقدرة، نحو قوله تعالى: ﴿وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ﴾ (المدثر 3).

– المواضع التي يجب فيها حذف العامل في الظرف:

قال المحقق: " ذكر الشارح أربعة مواضع يجب فيها حذف العامل في الظرف، وهي: أن يكون صفة، أو صلة، أو خبرا، أو حالا، وبقي عليه موضعان آخران"(هامش المحقق رقم 1ابن عقيل 2 / 193).

أقول: ذكر الشارح أنَّ العامل في الظرف يحذف وجوبا في أربعة مواضع، هي: إذا وقع الظرف صفة، نحو: مررت برجل عندك، أو إذا وقع صلة، نحو: جاء الذي عندك، أو وقع الظرف حالا، نحو: مررت بزيد

Scientific Journal of Faculty of Education, Misurata University-Libya, Vol. 2, No. 18, Sep. 2021
Published online in September
المجلة العلمية لكلية التربية، جامعة مصراتة، ليبيا، السنة السابعة، المجلد السابع، العدد الثامن عشر، سبتمبر 2021
Issn :2710- 4141

عندك، أو وقع خبرا، نحو: زيد عندك، والتقدير في حالة الصفة والحال والخبر: مستقر أو استقر عندك، والتقدير في حالة الصلة: استقر؛ لأنَّ الصلة لا تكون إلا جملة(ابن عقيل 2 / 193).

واستدرك المحقق على الشارح موضعين آخرين، الأول: أن يكون الظرف مشغولا عنه، كقولك: يوم الجمعة سافرت فيه، والتقدير: سافرت يوم الجمعة سافرت فيه، ولا يجوز إظهار هذا العامل؛ لأنَّ المتأخر عوض عنه، ولا يجمع بين العوض والمعوض في الكلام(هامش المحقق رقم 1 ابن عقيل 2 / 193).

والثاني: أن يكون الكلام قد سمع بحذف العامل، نحو: قولك لمن يذكر أمرا قد قدم عليه العهد: حينئذ الآن، وتقدير الكلام: قد حدث ما تذكر حين إذ كان كذا واسمع الآن، فناصب (حين) عامل، وناصب (الآن) عامل آخر، فهما من جملتين لا من جملة واحدة، والمقصود نهي المخاطب عن الخوض فيما يذكره، وأمره بالاستماع إلى جديد (هامش المحقق رقم 1ابن عقيل 2 / 193).

ـ اختلاف النحاة في إعراب: البيت، والدار، الشأم، في قولهم: دخلت البيت، وسكنت الدار، وذهبت الشأم: قال

المحقق: " في هذه المسألة أربعة أقوال للنحاة ذكر الشارح منها ثلاثة"(هامش المحقق رقم 1 ابن عقيل 2 / 197).

اختلف النحويون في إعراب: البيت، والدار، والشأم، في قولهم: دخلت البيت، وسكنت الدار، وذهبت الشأم، فذكر الشارح ثلاثة أقوال:

أ– هذه الظروف المختصة منصوبة على الظرفية كما انتصب الظرف المكاني المبهم عليها، إلا أن ذلك شاذ لا يقاس عليه، وهو مذهب المحققين من النحاة، وصححه ابن الحاجب(ابن الحاجب ص 23).

ب– هذه الأسماء منصوبة على إسقاط حرف الجر، وهذا مذهب أبي علي الفارسي، (الفارسي 1 / 61).

ج– هذه الأسماء منصوبة على التشبيه بالمفعول به؛ وذلك لأنهم شبهوا الفعل القاصر بالفعل المتعدي(ابن عقيل(2 / 197).

واستدرك المحقق على الشارح قولا رابعا، وهو أن هذه الأسماء منصوبة على أنها مفعول به حقيقة (هامش المحقق رقم 1 ابن عقيل2 / 197)، ولكن هذا قد يستقيم مع (دخل)؛ لأنَّه يستعمل بحرف الجر، وبدونه، وقد لا يستقيم مع غيره.

ـ ما ينوب عن الظرف:

قال المحقق: " ذكر الشارح – تبعا للناظم – واحدا مما ينوب عن الظرف، وهو المصدر... وقد بقي عليه أشياء تنوب عن الظرف زمانيا أو مكانيا" (هامش المحقق رقم 2 ابن عقيل 2 / 200).

Scientific Journal of Faculty of Education, Misurata University-Libya, Vol. 2, No. 18, Sep. 2021
Published online in September
المجلة العلمية لكلية التربية، جامعة مصراتة، ليبيا، السنة السابعة، المجلد السابع، العدد الثامن عشر، سبتمبر 2021
Issn :2710- 4141

ذكر الشارح أنَّ المصدر ينوب عن ظرف الزمان كثيرا، نحو: آتيك طلوعَ الشمس، والأصل: وقتَ طلوعِ الشمسِ، ويعرب المضاف إليه بإعرابه وهو مقيس في كل مصدر(ابن عقيل 2 / 200).

واستدرك عليه المحقق أربعة أشياء أخرى تنوب عن الظرف (هامش المحقق رقم 2 ابن عقيل 2 / 201)، هي:

أ – لفظ (بعض) ولفظ (كل) مضافين إلى الظرف، نحو: مشيتُ كلَّ النهارِ.

ب – صفة الظرف، نحو: وقفتُ طويلاً من الوقت.

ج – اسم العدد المميز بالظرف، نحو: صمت خمسة أيام.

د – ألفاظ معينة تنوب عن اسم الزمان، نحو: (أحقا)، كقول النابغة الجعدي: (من الوافر) (الديوان 181)

ألا أبلغْ بني خلفٍ رسولاً ... أَحقّاً أنّ أَخْطَلَكم هَجانِي

وقد ينوب المصدر، ولفظ بعض وكل، وصفة الظرف، واسم العدد المميز بالظرف، عن ظرف المكان، فنقول: "جلست قرب زيد، مشيت كلَّ الفَرْسخِ، جلستُ شرقيَّ الدار، سرت ثلاثة فراسخَ (ابن عقيل 2 /200 – 201)، ولم يذكر المحقق اسم الإشارة الذي ينوب عن ظرفي الزمان والمكان، نحو: مشيتُ هذا اليومَ مشياً مُتعِباً، وانتبذت تلكَ الناحية (الغلاييني3 / 54).

- واو المعية أولى من واو العطف:

قال المحقق: " وقد مثل الشارح للضعف اللفظي، ولم يمثل للضعف المعنوي" (هامش المحقق رقم 2 ابن عقيل 2 / 206).

قد يلتبس الأمر على المرء في مثل: أنا وزيد كالأخوين، و سار زيد وعمرو، فلا يدرى هل الواو للعطف أي: للتشريك أم للمعية؟ فذكر الشارح أن العطف بالرفع أولى من النصب على المعية؛ في هذه الحالة، لإمكان العطف بلا ضعف لفظي(ابن عقيل 2 / 206)، أمَّا إذا أمكن العطف بضعف لفظي، نحو: سِرْتُ وزيدًا فنصب زيد على المعية أولى من رفعه؛ لضعف العطف على المضمر المرفوع المتصل بلا فاصل(ابن عقيل 2 / 207).

واستدرك المحقق على الشارح الضعف المعنوي، كقول الشاعر: (من الطويل) (العيني 3 / 1079).

إذَا أَعْجَبَتْكَ الدّهْرَ حالٌ مِنَ امرِئ ... فَدَعْهُ وواكِلْ أَمْرَهُ والليالِيَا

فنصب الليالي على أنه مفعول معه أولى؛ لأنَّه لا يحتاج إلى تقدير، ولو عطفت (الليالي) على (أمره) لكنت محتاجا إلى تقدير: واكل أمره لليالي وواكل الليالي لأمره، وفي ذلك ضعف(الشاطبي3 / 338).

Scientific Journal of Faculty of Education, Misurata University-Libya, Vol. 2, No. 18, Sep. 2021
Published online in September
المجلة العلمية لكلية التربية، جامعة مصراتة، ليبيا، السنة السابعة، المجلد السابع، العدد الثامن عشر، سبتمبر 2021
Issn :2710- 4141

ـ المواضع التي تجيء فيها الحال جامدة:

قال المحقق: " ذكر الشارح ثلاثة مواضع تجيء فيها الحال جامدة وهي في تأويل المشتق ... ، وقد بقيت خمسة مواضع أخرى" (هامش المحقق رقم 3 ابن عقيل 2 / 246 – 247).

ذكر الشارح أنَّ الحال تأتي جامدة مؤولة بالمشتق في ثلاثة مواضع:

_ إذا دلت على سعر، نحو: بِعْهُ مُدًّا بدرهمٍ، فمدا حال جامدة، أي: بعه مسعرا كل مد بدرهم(ابن عقيل 2 / 246).

– إذا دلت على مفاعلة، نحو: بعته يدا بيد، أي: مناجزة (الصائغ 1 / 377).

– إذا دلت على تشبيه، نحو: كرَّ زيدٌ أسدًا، أي: مشبها الأسد(ابن عقيل 2 / 246).

واستدرك عليه المحقق خمسة مواضع أخرى، (هامش المحقق رقم 3 ابن عقيل 2 / 247)، هي:

أ – إذا دلت الحال على ترتيب، نحو: سار الجند رجلين رجلين.

ب – أن تكون الحال موصوفة، نحو قوله تعالى: ﴿فَأَرْسَلْنَا إِلَيْهَا رُوحَنَا فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا﴾ (مريم 17). وتسمى هذه الحال: الحال الموطئة (هامش المحقق رقم 3 ابن عقيل 2 / 247).

ج – أن تكون الحال دالة على عدد، نحو قوله تعالى: ﴿فَتَمَّ مِيقَاتُ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً﴾ (الأعراف 142).

د – أن تكون الحال دالة على طور فيه تفصيل، نحو قولهم: (هَذَا بُسْرًا أطيبُ منه رُطَبًا) (الصائغ 1 / 377).

هـ – أن تكون الحال نوعا من صاحبها، كقولك: هذا مالك ذهبا، أو تكون فرعا لصاحبها، كقوله تعالى:﴿وَتَنْحِتُونَ الْجِبَالَ بُيُوتًا﴾ (الأعراف 74)، أو تكون الحال أصلا لصاحبها، نحو: قوله تعالى: ﴿ أَأَسْجُدُ لِمَنْ خَلَقْتَ طِينًا﴾ (الإسراء 61).

ـ مسوغات مجيء الحال من النكرة:

قال المحقق: " ذكر الشارح – تبعا للناظم – من مسوغات مجيء الحال من النكرة ثلاثة مسوغات ...، وبقي من المسوغات ثلاثة أخرى لم يصرح بها." (هامش المحقق رقم 2 ابن عقيل 2 /256).

ذكر الشارح ثلاثة مسوغات من مسوغات مجيء الحال من النكرة، وهي: تقدم الحال على صاحبها، نحو: فيها قائمًا رجلٌ، أو أن تخصص النكرة بوصف أو بإضافة، فمثال الأول: قوله تعالى: ﴿ فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ * أَمْرًا مِنْ عِنْدِنَا﴾ (الدخان 4 ،5)، ومثال ما تخصص بالإضافة قوله تعالى: ﴿ فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءً لِلسَّائِلِينَ﴾ (فصلت 10)، أو أن تقع النكرة بعد نفي أو شبهه، وشبه النفي هو الاستفهام والنهي،

Scientific Journal of Faculty of Education, Misurata University-Libya, Vol. 2, No. 18, Sep. 2021
Published online in September
المجلة العلمية لكلية التربية، جامعة مصراتة، ليبيا، السنة السابعة، المجلد السابع، العدد الثامن عشر، سبتمبر 2021
Issn :2710- 4141

فمثال النفي: ما جاءني أحدٌ إلاّ راكباً، ومثال الاستفهام: أَجاءكَ أحدٌ راكباً؟ ومثال النهي قولهم: لا يَبغِ امرؤ على امرئ مُستسهِلاً بَغيَهُ (الغلاييني3 / 88).

واستدرك المحقق على الشارح المسوغات الآتية:

الأول: أن تكون الحال جملة مقترنة بالواو، كقوله تعالى: ﴿ أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَى قَرْيَةٍ وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَى عُرُوشِهَا ﴾ (البقرة 259)، ويرجع السبب في ذلك إلى أنَّ وجود الواو في صدر الجملة يرفع توهم أن هذه الجملة نعت للنكرة؛ إذ النعت لا يفصل بينه وبين المنعوت بالواو(ابن هشام 2 / 264).

الثاني: أن تكون الحال جامدة، نحو قولك: هذا خاتم حديدا، (هامش المحقق رقم 2 ابن عقيل 2 / 256).

الثالث: أن تكون النكرة مشتركة مع معرفة أو مع نكرة يصح أن تجيء الحال منها، فمثال الأولى: زارني خالد ورجل راكبين، ومثال الثانية: زارني رجل صالح وامرأة مبكرين(هامش المحقق رقم 2 ابن عقيل 2 / 256).

ـ هل يجوز تقديم الحال على عاملها المعنوي؟

قال المحقق: " العوامل المعنوية بالمعنى المراد هنا كثيرة، وقد ذكر الشارح منها خمسة ... ،وقد بقي خمسة أخرى" (هامش المحقق رقم 1 ابن عقيل 2 / 272).

أقول: لا يجوز تقديم الحال – عند جمهور النحويين – على عاملها المعنوي (ابن هشام، تلخيص ص117)؛ لأنَّ العامل ضعيف وتقديم معموله عليه يزيده ضعفا(ابن قيم الجوزية 1 / 415)، والعامل المعنوي هو ما تضمن معنى الفعل دون حروفه(ابن عقيل 2 / 272): وقد ذكر الشارح خمسة عوامل معنوية، أسماء الإشارة، نحو: هذه سعادُ منطلقةً، وحروف التمني، نحو: ليتَ خالدًا أميرًا، والتشبيه، مثل: كأنَّ محمدًا راكباً أسدٌ، والظرف، نحو: سعيدٌ عندك قائمًا، والجار والمجرور، نحو: أسامةُ في الدار جالساً، ولا يتقدم الحال على عامله المعنوي، فلا نقول مثلا: منطلقةً هذه سعادُ، وقد ندر تقديمها على عاملها الظرف نحو: زيدٌ قائماً عندك، والجار و المجرور، نحو: سعيدٌ مستقرًا في هجر(ابن قيم الجوزية 1 / 415).

واستدرك المحقق على الشارح خمسة عوامل أخرى، أولها: حرف الترجي، لعلَّ، نحو قولك: لعلَّ مُحَمَّداً أميراً قادمٌ، وثانيها: حرف التنبيه، مثل: (ها)، نحو: هَا أنت خالدٌ جالساً، وثالثها: أدوات الاستفهام الذي يراد به التعظيم، نحو: قول الأعشى: (من مجزوء الكامل) يا جَارَتَا ما أنْتِ جَارَهْ

*** .....

Scientific Journal of Faculty of Education, Misurata University-Libya, Vol. 2, No. 18, Sep. 2021
Published online in September
المجلة العلمية لكلية التربية، جامعة مصراتة، ليبيا، السنة السابعة، المجلد السابع، العدد الثامن عشر، سبتمبر 2021
Issn :2710- 4141

(المرادي2 / 710)، عند من جعل (جاره) حالا لا تمييزا، ولكنني بحثت في الديوان فوجدت أنَّ البيت على هذا الشكل:

يا جاريَ، ما كنتِ جارهْ * * * بَانَتْ لِتَحْزُنَنَا عُفَارَهْ (الديوان 271)

وحينئذ فلا شاهد في البيت على هذه الرواية.

رابعها: أدوات النداء، نحو: (يا) نحو: يأيُّها الرجلُ قائماً، وخامسها: (أمَّا)، نحو: أَمّا عِلْماً فعالمٌ، عند من جعل تقدير الكلام: مهما يذكر أحد في حال علم فالمذكور عالم، فـ (علما) على هذا التقدير حال من المرفوع بفعل الشرط الذي نابت عنه أمَّا. (هامش المحقق رقم 1 ابن عقيل 2 / 272).

ـ المواضع التي يجب فيها تعدد الحال:

قال المحقق: " ترك الشارح بيان المواضع التي يجب فيها تعدد الحال " (هامش المحقق رقم 2 ابن عقيل 2 / 274).

ذكر الشارح أنَّ الحال يجوز أن يتعدد، سواء كان صاحبها مفردا أو متعددا، وترك المواضع التي يجب فيه تعدد الحال، فاستدركها عليه المحقق، وذكر منها موضعين:

الأول: أن تقع بعد (إمَّا) نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا﴾ (الإنسان:3).

الثاني: أن تقع بعد (لا) نحو قوله تعالى: ﴿فَإِنَّ لَهُ جَهَنَّمَ لَا يَمُوتُ فِيهَا وَلَا يَحْيَى﴾ (طه:74).

وذكر غيره موضعا ثالثا، وهو أن يدل مجموعها على معنى واحد، نحو: "أكلت الرمان حلواً حامضاً".(ابن قيم الجوزية 1 / 51).

ـ شروط الجملة التي تقع حالا:

قال المحقق:" يشترط في الجملة التي تقع حالا أربعة شروط، وقد ذكر الشارح تبعا للناظم من هذه الشروط واحدا" (هامش المحقق رقم 2 ابن عقيل 2 / 278).

ذكر الشارح شرطا واحدا للجملة التي تقع حالا، وهو أن تكون الجملة مشتملة على رابط يربطها بالحال، إمَّا الواو، وإمَّا الضمير، وإمَّا هما معا، واستدرك عليه المحقق ثلاثة شروط أخرى: أن تكون الجملة خبرية، فلا يجوز أن تكون الحال جملة إنشائية، و ألا تكون جملة الحال تعجبية، و ألا تكون مصدرة بعلامة استقبال، وذلك نحو: (سوف) و(لن)، وكذلك أدوات الشرط، فلا يصح أن تقول: جاء محمدٌ إن يسألْ يعطَ، فإن أردت تصحيح ذلك فقل: جاء محمدٌ وهو إن يسألْ يعطَ، فتكون الحال جملة اسمية خبرية(هامش المحقق رقم 2 ابن عقيل 2 / 278).

ـ شروط الجملة الحالية الفعلية التي فعلها مضارع مثبت:

Scientific Journal of Faculty of Education, Misurata University-Libya, Vol. 2, No. 18, Sep. 2021
Published online in September
المجلة العلمية لكلية التربية، جامعة مصراتة، ليبيا، السنة السابعة، المجلد السابع، العدد الثامن عشر، سبتمبر 2021
Issn :2710- 4141

قال المحقق: "قد ذكر الشارح أن الجملة الحالية إذا كانت فعلية فعلها مضارع مثبت وجب أن تخلو هذه الجملة من الواو، وأن يكون رابطها الضمير، وقد بقي عليه بعض شروط" (هامش المحقق رقم 1 ابن عقيل 2 / 281).

استدرك المحقق على الشارح شروطا أخرى في الجملة الحالية الفعلية التي فعلها مضارع مثبت، ألا تكون جملة المضارع المذكور مقترنة بقد، فإن اقترنت بها وجب أن تقترن بالواو، نحو قوله تعالى: ﴿ لِمَ تُؤْذُونَنِي وَقَدْ تَعْلَمُونَ أَنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ﴾ (الصف: 5)، و ألا يتقدم بعض معمولات المضارع عليه، فلو تقدم معموله عليه اقترنت الجملة بالواو، فجملة ما يشترط لخلو هذه الجملة من الواو أربعة شروط: أن تكون مضارعية، وأن تكون مثبتة، وأن يتقدم المضارع على كل ما يذكر معه من معمولاته، وألا يقترن بقد.(ابن عقيل 2 / 281).

ـ الجمل الحالية التي يجب ألا تقترن بالواو:

قال المحقق: " قد ذكر الشارح ... أن الجملة المضارعية المنفية بلا تمتنع معها الواو...، وبقي بعد ذلك خمس جمل يجب ألا تقترن بالواو" (هامش المحقق رقم 1 ابن عقيل 2 / 281).

ذكر الشارح أن الجملة المضارعية المنفية بلا تمتنع معها الواو، نحو قوله تعالى:﴿ مَا لِيَ لَا أَرَى الْهُدْهُدَ﴾ (النمل: 20).

وبذلك يكون الشارح قد ذكر موضعين يمتنع فيهما اقتران الجملة الحالية بالواو، هما: الجملة الحالية إذا كانت فعلية فعلها مضارع مثبت، و الجملة المضارعية المنفية بلا، واستدرك عليه المحقق خمسة مواضع أخرى، هي: الجملة المضارعية المنفية بـ(ما)،كقول الشاعر: (من الطويل)

عَهِدْتُكَ ما تَصْبُو، وفيكَ شَبيبةٌ ... فَما لَكَ بَعْدَ الشَّيْبِ صَبًّا مُتَيَّما؟

(الشاطبي 3 / 512).و الجملة المعطوفة على حال قبلها، نحو قوله تعالى: ﴿فَجَاءَهَا بَأْسُنَا بَيَاتًا أَوْ هُمْ قَائِلُونَ﴾ (الأعراف4)، والجملة المؤكدة لمضمون جملة قبلها، نحو قولك: هو الحق لا شك فيه، و الجملة التي تقع بعد (إلا)، نحو قوله تعالى: ﴿يَاحَسْرَةً عَلَى الْعِبَادِ مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ﴾ (يس: 30)، والجملة الفعلية التي فعلها ماض مسبوق بأو العاطفة، نحو قولك: لأَضْرِبَنَّهُ حضرَ أو غابَ. (هامش المحقق رقم 1 ابن عقيل 2 / 281 – 282).

ـ المواضع التي يجب فيها حذف عامل الحال:

Scientific Journal of Faculty of Education, Misurata University-Libya, Vol. 2, No. 18, Sep. 2021
Published online in September
المجلة العلمية لكلية التربية، جامعة مصراتة، ليبيا، السنة السابعة، المجلد السابع، العدد الثامن عشر، سبتمبر 2021
Issn :2710- 4141

قال المحقق: " وأما النوع الذي يجب حذفه فقد بَيَّنَ الشارح ثلاثة مواضع من مواضعه...، وبقي موضعان آخران" (هامش المحقق رقم 1 ابن عقيل 2 / 284).

ذكر الشارح ثلاثة مواضع من مواضع حذف عامل الحال وجوبا، وهي: عامل الحال المؤكدة لمضمون الجملة قبلها، مثل: زيدٌ أبوك عطوفًا، التقدير: أحقه عطوفا، وعامل الحال النائبة مناب الخبر، نحو: ضربي زيدا قائما، التقدير: إذا كان قائما، وعامل الحال التي يبين بها ازدياد أو نقص بتدريج، نحو: تصدق بدينار فصاعدا، واشتراه بدينار فسافلًا، والتقدير في الأولى: فذهب المتصدق به صاعدا، والتقدير في الثانية: فانحط به المشتري سافلا.(ابن عقيل 2 / 284).

واستدرك المحقق على الشارح موضعين آخرين، الأول: أن تدل الحال على توبيخ،كقولك: أتكاسلاً وقد جدَّ الناسُ؟ والتقدير: أ تتكاسل؟ والثاني: أن ينوب عنه الحال،كقولك لمن شرب: هنيئا، والتقدير: ثبت لك الخير هنيئًا.(ابن الصائغ 1 / 400).

ـ التمييز المبين إجمال الذات:

قال المحقق: " على هذا يكون الشارح قد ذكر شيئين يكون تمييز إجمال الذات بعدهما – وهما المقادير، والأعداد – وبقي عليه شيئان آخران" (هامش المحقق رقم 1 ابن عقيل 2 / 287).

ذكر الشارح شيئين يكون تمييز إجمال الذات بعدهما، وهما : المقادير، وتشمل الممسوحات، نحو: له شبرٌ أرضاً، والمكيلات، نحو: له قفيزٌ شعيراً، والموزونات، نحو: له منوان عسلاً وتمراً، والأعداد نحو: عندي عشرون ديناراً (ابن عقيل 2 / 287).

و استدرك المحقق على الشارح شيئين آخرين،

الأول: ما يشبه المقادير، نحو: على التمرةِ مِثْلُهَا زبداً.

والثاني: ماكان فرعا للتمييز، نحو: أهديته خاتما فضةً،(هامش المحقق رقم 1 ابن عقيل 2 / 287).

الخاتمة

في نهاية هذا البحث، وبعد دراسة الاستدراكات النحوية، التي استدركها الشيخ: مُحَمَّد محيي الدين عبد الحميد، على الشارح: بهاء الدين عبد الله بن عقيل، في كتابه الموسوم: بـ (شرح ابن عقيل)، أسجل النتائج الآتية:

– بلغت الاستدراكات ثلاثة وعشرين استدراكا، منها ما هو في الحروف، ومنها ما هو في التراكيب، ومنها ما هو في الشواهد القرآنية والشعرية، ومنها ما هو في توجيه الإعراب.

– أظهرت دراسة هذه الاستدراكات سعة اطلاع المحقق، وتمكنه من اللغة، وقدرته على الاستدلال، بحكم تحقيقه لكثير من الكتب النحوية، وغيرها.

– امتاز المحقق بالدقة في إعراب أبيات الألفية، والشواهد الواردة في المتن، والتعليق عليها، وبيان الشاهد في كل منها.

– بالرغم من أنَّ المحقق لم يكن متبعا للمعيار الذي وضعه المحققون، والأسس التي يُبْنَى عليها التحقيق، من حيث مقابلة النسخ، وفهرسة الكتب المحققة، ولكنه بذل جهدا عظيما في تخريج الآيات القرآنية وضبطها، وتخريج الأبيات الشعرية، إلا إنَّه لم يتعرض إلى البحور الشعرية، ويكفيه شرفا أنَّه أتحف المكتبة العربية بكتب كثيرة، في النحو، وغيره، في صورة واضحة خالية من الخطأ.

– تبين من خلال البحث أنَّ بعض الاستدراكات لا ذنب للشارح فيها؛ لأنَّ الناظم لم يتعرض لها أصلا.

– كان المحقق على درجة عالية من النقد البناء، الذي يتسم بالموضوعية، فقد وصف الشارح بالعلَّامة، في كثير من المواضع، على الرغم مما استدرك عليه من أشياء.

المصادر:

القرآن الكريم برواية حفص عن عاصم الكوفي.

الأزهري: خالد (ت 905 هـ)، شرح التصريح ، تح: مُحَمَّد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية بيوت – لبنان ط 1 1421هـ -2000م.

الأزهري: أبو منصور مُحَمَّد(ت370 هـ)، تهذيب اللغة، تح: مُحَمَّد النجار، الدار المصرية، ط 1384 م.

الأشموني: علي بن مُحَمَّد(ت900 هـ)، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تح: مُحَمَّد محيي الدين عبدالحميد، دار الكتاب العربي، بيروت – لبنان، ط 1، 1375هـ-1955م.

الأعشى: ميمون، الديوان، تح: د. محمود الرضواني، وزارة الثقافة والفنون والتراث، الدوحة – قطر، ط 1 ، 2010 م.

الأنباري: كمال الدين أبو البركات (ت577هـ)، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين الكوفيين، تح: مُحَمَّد محيي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ط1419هـ-1998م.

الأندلسي: أبو حيان(ت 745 هـ) ، ارتشاف الضرب من كلام العرب، تح: د . رجب عثمان ، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط1 ، 1418 هـ - 1998 م.

البغدادي: عبد القادر(1093 هـ)، خزانة الأدب، تح: عبد السلام هارون ، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط 4 ، 1418 هـ - 1997 م.

البغوي: أبو مُحَمَّد الحسين(ت: 516هـ)، شرح السنة، تح: شعيب الأرنؤوط–مُحَمَّد الشاويش، المكتب الإسلامي – دمشق، بيروت، ط 2 ، 1403هـ - 1983م.

البنا: أحمد (ت 1117 هـ)، إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر، تح: د. شعبان إسماعيل، عالم الكتب ، بيروت لبنان، مكتبة الكليات الأزهرية بالقاهرة، ط1 ، 1407 هـ - 1987 م .

البيومي: مُحَمَّد رجب، النهضة الإسلامية في سير أعلامها المعاصرين، دار القلم دمشق ، الدار الشامية بيروت، ط1 ، 1415هـ – 1995 .

الجرجاني: الشريف علي بن مُحَمَّد(816 هـ)،كتاب التعريفات، مكتبة لبنان، ط 1985 م.

الجعدي: النابغة، الديوان، تح، د. واضح الصمد، دار صادر – بيروت، ط 1 ، 1998 م.

الجوهري: إسماعيل(ت 393 هـ) الصحاح، تح: أحمد عبد الغفور عطار ، دار العلم للملايين بيروت ، ط 4، 1990 م.

ابن الحاجب: جمال الدين (646 هـ) الكافية في النحو، تح: د. صالح الشاعر، مكتبة الآداب بالقاهرة، ط 1431 هـ - 2010 م.

ابن حجر: شهاب الدين (ت 852 هـ)، الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، دار الجيل، ط 1414 هـ- 1993م.

الحنبلي: شهاب الدين(ت 1089 هـ)، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، تح: عبد القادر الأرنؤوط و محمود الأرنؤوط، دار ابن كثير دمشق – بيروت، ط 1، 1413هـ – 1992 م.

الرضي (شرح الرضي على الكافية) تعليق: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، ط 1996 م.

الزركلي: خير الدين، الأعلام، دار العلم للملايين – بيروت ، ط 15 ، 2000 م .

الزمخشري: أبو القاسم (538 هـ)، أساس البلاغة، تح: مُحَمَّد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية بيروت ط1 ، 1419 هـ- 1998 م.

ابن أبي سلمى: كعب، الديوان، صنع: أبي سعيد السكري، الدار القومية بالقاهرة، 1369 هـ - 1950 م.

السمين الحلبي: أحمد بن يوسف(ت756هـ)، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تح: د . أحمد الخراط، دار القلم، دمشق.

سيبويه: أبو بشر عمرو(ت180 هـ)، الكتاب، تح: عبد السلام مُحَمَّد هارون ، مكتبة الخانجي – القاهرة ، ط 3 ، 1408 هـ - 1988 م .

السيرافي: أبو سعيد(368 هـ)، شرح كتاب سيبويه تح: أحمد حسن و علي سيد ، دار الكتب العلمية بيروت ط 1 ،1429هـ-2008م.

السيوطي: جلال الدين(ت 911 هـ)، بغية الوعاة، تح: مُحَمَّد أبي الفضل إبراهيم، دار الفكر ، ط2 ، 1399 هـ - 1979 م .

السيوطي: جلال الدين (ت 911 هـ)، همع الهوامع، تح: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية – بيروت، ط 1 ، 1418 هـ - 1998 م.

الشاطبي: أبو إسحاق إبراهيم(ت790هـ)، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، تح د. عبدالرحمن العثيمين، معهد البحوث العلمية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط1، 1428هـ-2007م.

الشرواني: عبد الحميد، حواشي الشرواني على تحفة المحتاج بشرح المنهاج، دار الفكر – بيروت.

ابن الصايغ: مُحَمَّد بن الحسن(720 هـ)، كتاب اللمحة في شرح الملحة، تح: إبراهيم الصاعدي، ط1 ، 1424هـ .

الطناحي: محمود، مدخل إلى تاريخ نشر التراث العربي، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط 1 ، 1405 هـ - 1984 م .

ابن عقيل: عبد الله بن عبد الرحمن، (ت : 769هـ)، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تح: مُحَمَّد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث – القاهرة، ط 20 ، 1400 هـ - 1980 م.

عمر: أحمد مختارعبد الحميد(ت: 1424هـ)، وآخرون، معجم اللغة العربية المعاصرة، عالم الكتب، ط 1، 1429 هـ - 2008 م.

العيني : بدر الدين (ت 855 هـ)، المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، تح: أ. د. علي مُحَمَّد فاخر و آخرين، دار السلام ، القاهرة ،ط1، 1431 هـ - 2010 م.

الغلاييني: مصطفى، (ت 1364هـ)، المكتبة العصرية، صيدا – بيروت، ط 28، 1414 هـ - 1993 م.

ابن فارس: أحمد (ت 395 هـ)، مقاييس اللغة، تح: عبد السلام هارون، دار الفكر، ظ 1419 هـ – 1979 م.

الفارسي: أبو علي(ت377 هـ)، التعليقة على كتاب سيبويه، تح: د . عوض القوزي، ط 1، 1410 هـ - 1990م.

الفراهيدي: الخليل بن أحمد، كتاب الجمل في النحو، تح: د . فخر الدين قباوة، مؤسسة الرسالة، ط1 ، 1405هـ - 1985 م.

الفوزان : عبد الله، دليل السالك إلى ألفية ابن مالك، دار المسلم، ط : 1416 هـ.

ابن قيم الجوزية، برهان الدين(ت 767 هـ)، إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك، تح: د. مُحَمَّد السهلي، أضواء السلف - الرياض، ط1، 1373هـ - 1954 م .

الكفوي: أبو البقاء، معجم الكليات، تح: د. عدنان درويش، ومُحَمَّد المصري، مؤسسة الرسالة، ط2 ، 1419 هـ – 1998 م.

ابن مالك: جمال الدين(ت672هـ)، شرح الكافية الشافية، تح: علي مُحَمَّد معوض، وعادل عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان،ط1، 1420هـ-2000م.

المبرد: أبو العباس(ت 285 هـ) ، المقتضب، تح : مُحَمَّد عبد الخالق عضيمة ، لجنة إحياء التراث الإسلامي – القاهرة ، ط 3 ، 1415 هـ - 1994 م .

المرادي: الحسن بن قاسم(ت749هـ)، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ، تح: عبدالرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، القاهرة، ط1، 1422هـ - 2001م.

ناظر الجيش: محب الدين (ت 778هـ) شرح التسهيل المسمى (تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد)، تح: د . علي مُحَمَّد فاخر وآخرين ، دار السلام – القاهرة ، ط 1 ، 1428 هـ - 2007م.

النسائي: أبو عبد الرحمن أحمد (ت :303 هـ)، السنن الكبرى، تح: حسن شلبي، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط 1، 1421 هـ - 2001 م.

ابن هشام: جمال الدين، (ت: 761هـ) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تح: يوسف البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

ابن هشام: جمال الدين، (ت 761 هـ)، تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد، تح: د. عباس الصالحي، دار الكتاب العربي، ط1 ، 1406 هـ - 1986 م .

الوسيط: معجم، مجمع اللغة العربية، مكتبة الشروق الدولية مصر، ط4 ، 1425 هـ- 2004م.